الأمم المتحدة

S/2001/123

مجلس الأمن

Distr.: General
9 February 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه نص الرسالة المؤرخة ٦ شباط/فبراير الموجهة من سعادة الدكتور جواو بيرناردو دي ميراندا وزير العلاقات الخارجية لجمهورية أنغولا مع رجائي تعميم هذه الوثيقة ومرفقها بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوزي غونكالفس مارتين باتريشيو

السفير

الممثل الدائم

090201 090201 01-24565 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

سوف ينظر مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ في التقرير المتعلق بآلية الرصد التابعة للجنة الجزاءات المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

عند معالجة المجلس لرفض الجناح الذي يقوده السيد سافمبي التابع للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا الالتزام باتفاقات السلام التي وقعها مع الحكومة الأنغولية واختار بدلا من ذلك العودة إلى الحرب للمطالبة بمصالحه، قرر المجلس فرض جزاءات إلزامية ضد تلك المنظمة وخاصة من خلال قراراته ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨).

وتشمل هذه الجزاءات من جملة أمور وقف تقديم أي دعم عسكري سواء كان دعما سوقيا أو ماليا أو ماديا للمتمردين وتجميد أموالهم وحساباتهم المصرفية في البلدان الأجنبية وحظر تنقل قادتهم وأفراد أسرهم الراشدين عبر الحدود الدولية.

إن تطبيق الجزاءات إضافة إلى الجهود التي ظلت تبذلها حكومتي بغية الوفاء بمتطلبات بروتوكول لوساكا والتوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية ومن أجل تحقيق السلام قد ساهم في إضعاف قدرة المتمردين العسكرية بدرجة كبيرة من ناحية وساعد من ناحية أخرى في إقناع الآلاف منهم بترك الحرب والانخراط في العملية الديمقراطية الجارية في أنغولا.

ومن المناسب هنا التشديد على الأثر الإيجابي لقانون العفو عن الجرائم التي ارتُكبت أثناء الصراع، وهو مبادرة قدمها الرئيس جوزي إدواردو دو سانتوس، وأقرها البرلمان الأنغولي مؤخرا وقد سمح هذا القانون بالفعل بإعادة إدماج الآلاف من المتمردين السابقين. ودعت حكومتي في متن هذا القانون، إلى الحوار مع جميع الذين تخلوا عن خيار الحرب بغية الانتهاء بفعالية من تنفيذ التزامات بروتوكول لوساكا.

وبالرغم من ذلك، لا تزال بعض عناصر المتمردين تعيث في الأرض قتلا ودمارا، مستهدفة المدنيين بشكل رئيسي.

وتشكل الجزاءات وسيلة الضغط الأكثر فعالية المتاحة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي في الوقت الحالي لإقناع جناح الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) الذي انسحب من اتفاقات السلام بالعودة إليها من جديد. ولذا، فقد أصبح من الضروري مواصلة الضغط الدولي على الجناح العسكري ليونيتا.

وتعيد حكومة بلدي من جديد أن التوصل إلى سلام دائم في أنغولا يجب أن يتحقق في سياق الواقع السياسي والقانوني الذي أوجدته اتفاقات بيسيس وبروتوكول لوساكا. وما زال هذا الواقع صالحا ويحظى بالدعم الكامل لمجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره.

وترحب الحكومة الأنغولية بالتقرير الأخير الصادر عن آلية الرصد التابعة للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠). إلا أننا قلقون من الملاحظات المتعلقة بالانتهاكات المتكررة للجزاءات والتواطؤ الحاصل بين الجناح العسكري ليونيتا وشبكات الجريمة المنظمة عبرالحدود المرتبطة بالاتجار الدولي بالماس والسلاح.

وتشكل تجارة الماس اليوم مصدر العيش الرئيسي لمجموعات المتمردين في أفريقيا وفي أنغولا على وجه الخصوص. وتقدم تقرير آلية الرصد وصفا مستفيضا مدعّما بالأدلة لحجم الاتجار بالماس الملطخ بالدماء الذي يُخرجه جناح اليونيتا بقيادة السيد سافيمبي بطريقة غير مشروعة من أنغولا وللقنوات الدولية التي تتجاهل القوانين الوطنية والمعايير الدولية وتطرح هذا الماس في السوق الدولية.

ويجد المرء مرتبطا بهذا الاتجار غير المشروع شبكة منظمة لغسل الأموال وتزوير المستندات والاتجار بالأسلحة التقليدية، وهي الأسباب الرئيسية للتدفق الكثيف للأسلحة إلى المناطق الأفريقية المتأثرة بالصراعات.

وتأمل أنغولا في أن يتمكن أعضاء مجلس الأمن في الجلسة التي سيعقدها المجلس في ٢٠ شباط/فبراير من النظر في هذه القضية بشكل مستفيض وإيجاد الحلول الفعالة لها وفقا لما يوصي به هذا التقرير.

وبإيجاز، فإن حكومة بلدي تشدد على النظر في العناصر التالية :

١ - ضرورة تعزيز الجزاءات المفروضة على الجناح العسكري ليونيتا التزاما بالمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة والفقرة ٣ من القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠)؛

٢ - ضرورة تعزيز النظام الحالي للرقابة على الجزاءات والإشراف عليها بغية الحصول على تعاون أفضل من الدول؛

٣ - توسيع ولاية آلية الرصد بغية إدراج تقديم الاقتراحات الهادفة إلى القيام بالملاحقة القضائية للشركات والأشخاص الذين ينتهكون الجزاءات؛

٤ - الإدانة الشديدة واعتماد التدابير الملائمة لمواجهة الدعم التي تقدمه شبكات الاتجار بالأسلحة والماس للجناح العسكري ليونيتا؛

٥ - يتعيّن أن ينظر أيضا مجلس الأمن في ضرورة اعتماد تدابير ضد البلدان الضالعة في انتهاك الجزاءات.

وختاما، أؤكد من جديد تصميم حكومة بلدي على مواصلة بذل جميع ما لديها من جهود لكي يصبح السلام حقيقة واقعة في أنغولا في المستقبل القريب.

(توقيع) جواو برناردو دي ميراندا
وزير العلاقات الخارجية